الديمقراطية بين النقد والاصلاح في الفكر السياسي الغربي لتيار ما بعد الماركسية (اَلان تورين – أنموذجاً)

الباحث: غيث طالب عواد

ghaithtalib90@gmail.com

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوعة مهمة وهي (نقد الديمقراطية في الفكر السياسي الغربي المعاصر لتيار ما بعد الماركسية اَلان تورين – انموذجاً) وزعت الدراسة الى ثلاثة محاور تناولنا في المحور الاول نقد الديمقراطية كنظام للحكم عند (اَلان تورين) وسلطنا الضوء على موقفه من عدة أنواع من الديمقراطية كان ابرزها الليبرالية والشعبية والتواصلية او الاجرائية كما يسميها هو، أما المحور الثاني فقد كان مخصص لدراسة نقد اَلان تورين الى اَليات ومرتكزات الديمقراطية، في حين ان المحور الثالث فقد خصصناه لدراسة الديمقراطية الاجتماعية كبديل أصلاحي بعد النقد عند (اَلان تورين)، فضلاً عن وجود خاتمة خرج بها الباحث بعدة أستنتاجات ولعل أهمها هو ان الديمقراطية عند اَلان تورين تقوم على وجود مستوى عالي من الثقافة في المجتمع ووجود الذات الفاعلة داخل المجتمع والتي تساهم بأقامة نظام ديمقراطي قائم على أساس (الحرية، والمساواة، والاخاء) وبدون هذه المبادئ لا يمكن ان تتحقق الديمقراطية الاجتماعية الاصلاحية.

الكلمات المفتاحية: نقد الديمقراطية ـ السلطة ـ ما بعد الماركسية ـ اَلان تورين

Democracy between criticism and reform in post-Marxist Western political thought
(Alan Turin - a model)

Abstract

This study dealt with an important subject, which is (criticism of democracy in contemporary Western political thought of the post-Marxist trend of Alan Turin - a model). Or procedural as he calls it. As for the second axis, it was dedicated to studying Alan Turin's criticism of the mechanisms and foundations of democracy. As for the third axis, we devoted it to studying social democracy as a reformist alternative after criticism of Alan Turin. Now Turin is based on the existence of a high level of culture in society and the presence of an active self within society that contributes to the establishment of a democratic system based on (freedom, equality, and fraternity). Without these principles, reformist social democracy cannot be achieved.

Keywords: Critique of Democracy- authority-post-Marxism - Alain Touraine

المقدمة

يعتبر (اَلان تورين) احد كبار علماء الاجتماع الفرنسيين المعاصرين، ولد في فرنسا عام ١٩٢٥م، ويعتبر احد المنظرين الاوائل المنتمين الى ما بعد الماركسية(*)، وذلك من خلال تأكيده ان المجتمع قد دخل حالة جديدة من التاريخانية، (**) التي لا يمكن فهمها في ضوء النموذج الماركسي القديم. مع وجود اثر لجوانب النموذج الماركسي في منهجه، وخصوصاً في فرضيته التي تنص على ان كل نمط تاريخي يرتبط بصراع اجتماعي مركزي وحركة اجتماعية مفردة، ترتبط بهذا الصراع (سكوت ٢٠٠٩ ، ١٣٨) .

حيث يقول (ان الهدف العلمي لبحوثنا هو اكتشاف الحركة الاجتماعية التي ستحتل في المجتمع المبرمج المكانة المركزية التي ستتبوأها الحركة العمالية في المجتمع الصناعي وحركة الحقوق المدنية في مجتمع السوق الذي يسبقها).

بعد اهتمامه بالحركات الاجتماعية يرى تورين ان بروز ثقافة السوق الحرة، وصعود القوى الاقتصادية، العنصر الأخطر على الديمقراطية، كما أن العولمة كرؤية جديدة دليل تاريخي أخر على انهيار المنظومة السياسية التقليدية، وتلك الانتصارات عمل تورين على نقدها وتبيان عيوبها، وتوظيفها السلبي للديمقراطية، وأكد على نوع من التوجس والقلق، وأن الثقافة الاقتصادية الاستهلاكية الجديدة لا تتخذ كمعيار وحيد للحكم على الديمقراطية، ولا وسيلة لترسيخ مبادئ الديمقراطية، بل، الأمر يتطلب قواعد قانونية وإدارة عامة قوية. ولا شك في ذلك، لأن من شروط الممارسة الديمقراطية، عند تورين هو إرساء قواعد ضرورية كضمانات، هذه الضمانات القانونية هي بدورها لا تفي بالغرض، فالمسألة بحاجة إلى بناء ثقافة سياسية جديدة، وحصول الوعي لدى الأفراد (حكمة نت) من خلال تأكيده على الذات الفاعلة في المجتمع التي ستكون الوسيلة الفعالة في بناء الديمقراطية الاجتماعية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من منطلق معرفة الموقف النقدي للعقلية اليسارية، وكيف كان موقفها من أبرز نظام للحكم، والمتمثل بالديمقراطية وأنواعها، وكيف بررت نقدها للحكم الديمقراطي بأشكاله المتنوعة، وكذلك تنبع اهمية الدراسة ايضاً من معرفة أي نظام حكم من الديمقراطية مفضل لهذا التيار بعد نقده للديمقراطية وآلياتها ومرتكزاتها.

مشكلة الدراسة

تنطلق الدراسة من مشكلة اساسية مفادها معرفة كيف تناول (اَلان تورين) الديمقراطية هل كان من مؤيدي الفكر الديمقراطي؟ ام كان ناقد؟ واذا كان ناقد فكيف وجه نقده لها هل نقد الديمقراطية بأكملها ام الى بعض من أنواعها وجوانبها؟ وما هي الخلاصة التي أنتهى بها بعد نقده للديمقراطية؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية اساسية في الاجابة على ما طرحته مشكلة الدراسة من تساؤلات، وهي ان (آلان تورين) نقد عدة أنواع من الديمقراطية فضلاً عن بعض من آلياتها ومرتكزاتها، وبعد نقده طرح بديله الاصلاحي والمتمثل بالديمقراطية الاجتماعية.

مناهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي وعدة مداخل للوصول إلى أهدافها وغايتها على وفق ما تقضيه المتطلبات العلمية وبالشكل الاكاديمي، إذ تم أستعمال المنهج الاستنباطي بهدف أستخراج الافكار النقدية من مجموعة أفكار المفكر والانتقال من الكل الى الجزء، من أجل ان يخدم هدف الدراسة، أما المداخل فقد استعملنا المدخل التاريخي، للوقوف على الجذور الفكرية لنقد الديمقراطية لدى (آلان تورين) من خلال تتبعه للديمقراطية عبر العصور ومدى ارتباطها بالواقع المعاصر، كما واعتمدت الدراسة ايضا على المدخل التحليلي لتفسير أفكار آلان تورين حول الديمقراطية، وتحليلها والتعرف على اهدافها وكيف تم نقدها، وكذلك المنهج المقارن كون ان تورين عادة ما كان يقارن بين الماركسية وما توصلت أليه الليبرالية.

هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية، ومقدمة وخاتمة، المحور الاول حمل عنوان (نقد الديمقراطية بوصفها نظاماً للحكم عند آلان تورين)، أما المحور الثاني فكان بعنوان (نقد آليات ومرتكزات الديمقراطية عند آلان تورين) أما المحور الثالث فقد كان بعنوان (الديمقراطية الاجتماعية عند آلان تورين).

الدراسات السابقة

١- رسالة ماجستير بعنوان(مفهوم الديمقراطية عند آلان تورين)، للباحث ربيع سهيلة تناول الباحث مفهوم الديمقراطية عند آلان تورين وبين في دراسته بعض الجوانب الديمقراطية لدى تورين.

٢- كتاب باللغة الانكليزية بعنوان (Alain Touraine, What is Democracy?, Westview Press) للمؤلفان Colorado Boulder and Douglas Kellner تناولا الباحثين في هذه الدراسة بعض الجوانب النقدية للديمقراطية عند آلان تورين.

اما دراستنا فقد تميزت عن الدراسات السابقة بأنها تناولت الجوانب النقدية عند المفكر آلان تورين والجوانب الاصلاحية معاً، أي انها كانت دراسة شاملة لمفهوم الديمقراطية عنده، ولم تقتصر على جانب دون آخر. وبالاستناد الى مؤلفاته الشخصية من أجل الوقوف على الحقيقة النقدية عنده.

المحور الاول
نقد الديمقراطية بوصفها نظاماً للحكم عند اَلان تورين

يتضح نقد (اَلان تورين) للديمقراطية عندما يوضح أن الديمقراطية نظام سياسي سهل الانعطاب، فيمكن أن تتحول إلى لعبة في يد القوى الاقتصادية التي ترى فيها مجرد وسيلة سياسية لتحقيق المنفعة، ويمكن ان توظف من طرف السلطة الحاكمة لممارسة أفعال لا ديمقراطية كالاستبداد والتحكم في الأفراد، والهيمنة على الفضاء العمومي، هذا ما يلاحظ حتى في الدول العريقة ديمقراطيا، حيث تسخر جميع الوسائل لإضفاء المشروعية على الخطاب السياسي، والانحياز للأفعال السالبة للحرية، والمبررة اللجوء إلى العنف اللامشروع، كالقتل والتعذيب والاختطاف، فعن طريق الديمقراطية يمكن إضعافها وقتلها. والنتيجة، ميلاد أزمات سياسية واجتماعية، تفضي إلى فقدان الثقة في السياسة كتدبير، والديمقراطية كنظام، وهكذا فأن الديمقراطية حسب تورين هي نظام سياسي ضعيف وهش، سرعان ما تؤثر فيه عوائد السياسة، والأحداث الاقتصادية، فهي محتاجة بين الفينة والأخرى إلى دعائم جديدة

يرى أحد الباحثين في هذا السياق أنّ ألان تورين حذَّر من "الديمقراطيّة اللّيبراليّة" المزعومة، حين خصَّص كِتابه "ما هي الديمقراطيّة؟ 1994، لنقد انحرافاتها، مُعرباً عن تخوّفه منها، " إذ يُخشى من جهة أولى أن تبدو مجدّداً أنّها أيديولوجيّة في خدمة الأكثر قوّة؛ ويُمكن لأسمها أن يُستخدَم من جهة أخرى لخدمة سلطة تعسّفيّة وقمعيّة؛ ذلك أنّها– والكلام عن تورين– " تنحدر انحطاطاً، فتتحوّل في أفضل الأحوال إلى سوقٍ سياسيّة منفتحة نسبيّا (الفكر العربي نت) .

كما وينتقد اَلان تورين الديمقراطية الليبرالية وخصوصاً فيما يخص مسألة الحد من سلطة الدولة، أذ أنها قد تفضي في النهاية الى أستشراس سلطة رجال المال والاعلام، وكذلك ينتج عن الحد من سلطة الدولة تفكك منظومة المجتمع السياسي داخل الدولة (دار الخليج نت) .

وفي السياق ذاته يعتبر تورين ليبرالية السوق وليبرالية السياسة، بانهما ليسا منفصلين وانما هما وجهان لعملة واحدة، لان القاسم المشترك بينهما هو الحد من سلطة الدولة في الجانب الاقتصادي والسياسي، لهذا السبب فان الليبرالية حسب تورين تنظر الى الديمقراطية بوصفها النظام السياسي الذي يجعل من اقتصاد السوق شرطاً اساسياً من شروط الديمقراطية، وبذلك فان الديمقراطية تعتبر في خطر كون ان الدولة الليبرالية تتحكم فيها تحكما مباشراً في الاقتصاد والسياسة (العبيوي ، ١٣٧) .

وينتقد كذلك تورين الديمقراطية الليبرالية لأنها تؤمن بعدم المساواة، وان العدالة فيها تتحقق على هذا الاساس، وليس في المساواة حسب دعاة التفكير الماركسي، وكذلك أتباعها سياسات تعسفية وقمعية، مما يجعلها تتآكل في مرور الزمن وبسرعة (14–13 , alian 1996) .

كما ويوجه تورين نقده للديمقراطية الليبرالية، من منطلق انها تتسم بما يعرف بوجود (الطبقة المسيطرة) وهذه الطبقة المسيطرة حسب تورين تتدخل في المنظومة السياسية ، بوصفها فئة المصالح، أو مجموعة فئات المصالح، والتي تستطيع ان تمارس ضغطاً من اجل الحصول على هدف معين يخدم مصالحها، على سبيل المثال تضغط من أجل الحصول على حماية جمركية، أو على مساعدات تسديها الدولة ، او عمل قمعي ضد حركة شعبية معينة، وبالتالي تبدوا (الطبقة المسيطرة) بوصفها تحديداً مسبقاً لمجال القرارات الممكنة، وحسب تورين من غير الممكن اعتبار (الطبقة المسيطرة) بمثابة تحول مباشر للسيطرة الاجتماعية الى سلطة سياسية، وإنما ينبغي اعتبار مجمل المنظومة السياسية بمثابة تحول للصلات بين الطبقات (تورين ١٩٧٧) .

كما ويؤخذ على ضعف النهج الليبرالي بأنه يكمن في أنه من خلال ربط التحديث الاقتصادي والليبرالية السياسية معًا، فإنه يقصر الديمقراطية على الدول الأغنى والأكثر تقدمًا والأفضل تعليماً. بعبارة أخرى ، فإن النخبوية في المجال الدولي تتوازى مع النخبوية الاجتماعية في المجال القومي. ويميل هذا إلى إعطاء النخبة الحاكمة من الرجال البالغين من الطبقة الوسطى في أوروبا وأمريكا سلطة واسعة على بقية العالم وعلى النساء والأطفال والعاملين في المنزل ، وكذلك على المستعمرات أو الأقاليم التابعة (alian 2021 , 6) .

ومثل هذه الحكومة هي حكومة أقلية وليست ديمقراطية. لطالما اتهمت وهي محقة في ذلك، لذلك ومن أجل وضع الشروط المؤسسية للحفاظ على سلطة الحكم أو تعزيزها النخب في السياسة والاقتصاد والإعلام ، وبالتالي توحيد السلطة السياسية والمال. وإلى جانب ذلك ، فإن مثل هذه الحكومة الخاصة القائمة على مبادئ المساواة لا يمكن إلا أن تحفز التشكيل لنظام سياسي (شعبوي أو قومي ، وسلطوي في العادة). هذا الخطر ، على الأقل عندما لا تكون الحواجز الاجتماعية عالية بما يكفي لإبعاد الناس عن ملعب مخصص للسادة. وحسب تورين يبدو أننا يجب أن نميل إلى نتيجة معاكسة، ونرفض كلاهما المفاهيم الثورية والليبرالية للديمقراطية لسبب ان كليهما يعمل على الابتعاد عن الفاعلين السياسيين وبدلاً من إخضاع المجتمع المدني لتدخلات من المجتمع السياسي، وإخضاعه بشكل أو آخر من القوانين التاريخية (alian ,8) .

وينتقد تورين الديمقراطية الليبرالية، معتبراً أياها من الحكومات المركزة جداً، وخصوصاً تلك التي تقوم حكوماتها على حزبين رئيسيين، يتبادلان السلطة، وهي بذلك تعتبر حسب رأيه عاجزة عن أيجاد الحلول لعدة مشاكل قائمة، ويعاني منها المجتمع، وان المعنيين برسم سياسة البلد لا بد ان يخضعوا بالنهاية الى تأثير راي الخبراء أو القلة النخبة، وهؤلاء بدورهم ليسوا مستقلين دائماً وذلك من أجل الوصول الى قرار مرضي (تورين ٢٠٢١ ، ٢٧٣) .

لم يتوقف نقد تورين للديمقراطية بشكلها الليبرالي الكلاسيكي فقط، بل أمتد الى النيوليبرالية، حيث أرجع سبب الازمة المالية العالمية لسنة (٢٠٠٨م) الى سياسات النخب الحاكمة، ويقول ان تعاظم الارباح الذي ترعاه ثقافة القطاع المالي غير المنظم الذي تتبناه النخب الاكثر ثراء هو سبب أنهيار النظام الاجتماعي، وهكذا ينتقد تورين النيوليبرالية، مؤكداً ان الليبراليون الجدد كانوا مخطئين حينما ظنوا أنهم أبطال الحتمية الاقتصادية، كما وأنهم المسؤولون بشكل أساسي عن حدوث الازمة، وليسوا لوحدهم، لان هذا الوضع لم ينشأ لولا صمت السياسيين ذات التوجهات الايديولوجية النيوليبرالية. وان الحل للخروج من الازمة حسب تورين يكمن في أعادة بناء العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين، وأنشاء مجموعة من القيم المشتركة ذات الطابع الاخلاقي (alain 2014) .

عند نقده لمجتمعات الحداثة الاوربية، يرى تورين ان تلك المجتمعات أتسمت بسيطرة نخبة حاكمة تحتكر في قبضتها جميع الموارد، وتمسك بالمعارف وتدير الانتاج وبالتالي تتحكم بالحياة العامة، وهذه النخب تتألف من أشخاص راشدين ينتمون للعالم الغربي والبلدان المستعمرة، وفي مقابل ذلك تم اثبات صفة الدونية لكل من العمل اليدوي، والحياة الخاصة بعالم النساء والاولاد، حيث كان ينظر للعمال والنساء بأقصى درجات الدونية، حيث حولت ايديولوجية النخبة الحاكمة العمال الى افراد روتينيين كسالى يتوقف امر تحفيزهم بمكافآت مادية الهدف منها تحقيق اكبر قدر من المنفعة الى ارباب العمل، واستمر هذا الحال على هذا الشكل حتى كان ما يميز تلك المجمعات هو التنافس الحاد بين من يملكون ومن لا يملكون، من هم في الاعلى ومن هم في الاسفل، وعلى هذا الاساس ظهر ما يعرف بصراع الطبقات والثورات والسجالات الايديولوجية في تلك المجتمعات (تورين ٢٠١١ ، ٩٠-٩١)

ويرى (اَلان تورين) ان الواقع التاريخي يشير الى ان من مساوئ الديمقراطية الليبرالية انها بعد ان طورتها البلدان المسيطرة والقوية، فرضت سيطرتها الامبريالية والاستعمارية على بلدان العالم وتركت العديد من المخلفات البيئية والصحية والاقتصادية ونتج عن ذلك بروز حركات تحرر قومي ومجتمعي في تلك البلدان المستعمرة، او المغلوب على امرها تدعوا الى مناهضة الاستعمار بأسم الديمقراطية، وخلقت بالتالي هي الاخرى أنظمة دكتاتورية تعسفية (تورين ٢٠١٦ ، ٢٨-٢٩) علماً ان اَلان تورين قد حذر في موضع اخر من قضية الثورات الناتجة عن حركات التحرر، ويرى في الثورات(*) بانها تحول حركات ديمقراطية الى انظمة مضادة للديمقراطية، حيث تشير التجارب الى ان بعض الحركات اقامت سلطات معينة، فأنقضت عليها هذه السلطات نفسها، وابادتها بعد ذلك، ويعطي مثال في ذلك عن ثورة اكتوبر السوفيتية ١٩١٧م، التي تحول النظام فيها بعد السيطرة الى نظام الحزب الواحد المسيطر، وكذلك الثورة الايرانية ١٩٧٩م، التي كانت حركة مجتمعية للتحرر الشعبي، فانقلبت الى دكتاتورية كهنوتية (تورين ، ٤٦-٤٧) اي ان ما شهدناه في تلك الفترة هل هو سقوط الأنظمة الاستبدادية أم انتصار الديمقراطية؟

ونفكر في الوراء قليلاً ونتذكر أن الحركات الشعبية التي أطاحت بالأنظمة الأقدم قد أدت إلى ظهور أنظمة استبدادية تمارس إرهاب الدولة، وليست هي تحول ديمقراطي، كما زعم قادة الثورات (alian , 1)

وهكذا جعلت الافكار الثورية المتمخضة عن حركات التحرر الوطني من المستحيل اطلاق صفة الديمقراطية على الانظمة المتولدة عن ثوراتها، كونه يترتب على ذلك حتما نظام دكتاتوري احادي، مستبدا (تورين ، ٤٩) وبعبارة اخرى يقول تورين اعتدنا على الاعتقاد بأن الثورات الاجتماعية والوطنية كانت شروطًا أساسية لولادة ديمقراطيات جديدة ، اجتماعية وثقافية وسياسية على حدٍ سواء. ولكن أصبحت هذه الفكرة غير مقبولة، نهاية قرننا ومحكومة بانهيار الوهم الثوري، سواء في البلدان الرأسمالية المتأخرة أو في المستعمرات السابقة (alian,3) .

كما وان الديمقراطية وعلى الرغم من انها ممارسة قديمة، ألا أنها في العصر الحديث نمت وتطورت فوق أنقاض فكرة الثورة. فبقدر ما كان القرن العشرين في نصفه الأول قرن الآمال الثورية، كان في نصفه الثاني قرن البيرقراطية والتسلط. ويؤكد تورين أن خيبة الأمل بالثورة، هي التي فرضت طوال زمن طويل تصوراً بسيط للديمقراطية بوصفها محاولة للحد من سلطة الدولة وتسلطها، ويعترف تورين أن هذا الحد الضروري لهيمنة الدولة ليس بحد ذاته ضمانة للديمقراطية، فهو قد لا يكون في نهاية المطاف إلا إلى هيمنة سلطة المال والإعلام، هذا إن لم يؤدِي إلى تحويل الحوار السياسي الذي هو شرط لازم للديمقراطية إلى مواجهة عنيف (حسين ٢٠١٨) . علماً ان اَلان تورين وعلى الرغم من تحذيره من الثورات والتي يرى فيها خطر مستقبلي على الديمقراطية، الا اننا نجد لديه موقف مختلف في الثورة الطلابية في فرنسا عام ١٩٦٨م، والسبب في ذلك انه كان يرى في تلك الثورة الموقف مختلف لأنها تمثل لحظة أساسية في الدخول الثقافي والمعرفي إلى ساحة التأثير السياسي، معتبراً أياها بمثابة هجمة الثقافة على القرار السياسي، وشبهها بهيجان بركان يفرض حراكه الداخلي، وقد وجد في هذه الثورة تعبيراً عن "حراك سياسي لم يعرف كيف يجسّده السياسيون في الأطر التقليدية للعمل السياسي.

يرى تورين بأن كل من المفاهيم الثورية والليبرالية للديمقراطية تصور الفاعلين الاجتماعيين على أنهم عوامل وظيفية في المجتمع ، كعوامل للتقدم أو الانحدار في التاريخ، كان لابد للثوار من التغلب على التناقضات بين تقدم القوى المنتجة والمعرفة والعقل، من ناحية، ومن ناحية أخرى، التنظيم الاجتماعي لا يزال إما تحت حكم التقاليد والامتيازات والمصالح الخاصة أو سعيًا وراء الربح دون أي شيء للمنفعة الجماعية. ولم تشمل الصراعات الحتمية جهات معاكسة ولكنها متكاملة التوجهات والاهتمامات؛ ، كان لهذه الصراعات علاقة التعارض بين كلية أو معنى التاريخ والدفاع عن المصالح الخاصة. بدا العمل الديموقراطي ضروريًا بقدر أكبر من العمال (الأمة، أو أي دولة أخرى او شخصية أخرى تمثل الشعب)

خاضعة للسيطرة أو الاستغلال أو الاغتراب ، وكلما كان الفاعلون الاجتماعيون أكثر تبعية أو تم التلاعب بهم ، كان ضروريًا أتباع عملًا تطوعيًا أو حتى ديمقراطيًا عنيفًا. لكن كيف نفشل في رؤية ذلك وكلما زاد وجود مثل هذا الوضع في الواقع ، قلت فرص أدراك الديمقراطية؟ (alian , 16–17 وهذا ما حذرنا منه سابقاً عن التناقض بين الثورة وتغييرها مسار الديمقراطية.

وفي ذات السياق ينتقد تورين ما يسمى (الديمقراطية الشعبية) وذلك بسبب ما تحمله من مخاطر الاستبداد بأسم الشعب، ومعتبراً هذا النوع من الديمقراطية هو احدى تجليات الثورات وما يعقبها من ظهور الزعامات المتفردة، الاستبدادية، كما حدث في المانيا الهتلرية، علماً ان الديمقراطية كما هو معروف تمثل حرية اختيار الحكومة، وليست السعي وراء السياسات الشعبية التي تخلق زعيم اوحد متفرد بالسلطة، وبأسم الشعب، كما فعل أنصار ثورة أكتوبر ١٩١٧م، ويؤدي النهج الثوري القائم على الديمقراطية الشعبية إلى إنشاء سلطة مركزية قوية تتحكم في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، وان الديمقراطية الحقيقية لا يمكن ان تكون بدون حرية الاختيار السياسي (alian,4–5) وفي هذا الصدد يقول تورين ((عندما لا يشعر حزب طليعي بأنه خاضع لأرادة القوة المجتمعية الفاعلة التي يعمل باسمها، أما لتأكيده على عجز فئة مستغلة ومستلبة، وأما لأنه يلجأ الى تعريف غير مجتمعي للقوة الفاعلة، عندها تضمحل الديمقراطية وتزول، ويصبح الذين يستشهدون بها ويرجعون أليها اول ضحايا السلطة التوتاليتاريا)) (تورين ، ١٣٠) ما يقصده تورين من ذلك هو ان الحزب المتفرد ذات السلطة او الزعامة التوتاليتاريا لا يستبد ويقمع الحريات الا عندما يستشعر ضعف القوة المجتمعية الفاعلة على سبيل المثال قمع النظام النازي اليهود وجميع الاقليات في المجتمع مثل الغجر وغيرهم، فضلاً عن معسكرات الابادة والنفي، كما في المجتمعات المقهورة.

وهكذا وحسب تورين حاولت الشموليات المدعية بالديمقراطية الشعبية، بناء سلطة كلية دكتاتورية ذات انسان وحزب واحد، ارادا تدمير جزء من الانسانية، ومكرسة كذلك لتدمير كل من يقاوم نسقها، فضلاً عن معاداتها للحركات الاجتماعية بكل اشكالها، وخير مثال على تلك القوى، هي السلطة اللينينية، والسلطة النازية، وكذلك الماوية (تورين ، ٢٨٦) .

ينتقد تورين كذلك الديمقراطية التشاركية، او الاجرائية كما يسميها البعض ويعتبر من أشد المنتقدين لها، كونها تجادل ضد التعددية الثقافية التي تنطوي على منطق السعي الى التنوع والاختلاف دون البحث عن ارضية مشتركة لمبادئ وقيم عليا، او حتى مجال عام مشترك او سياسة مشتركة، وكذلك ان هذا النوع من الديمقراطية يقلص الديمقراطية الى إجراءات او مؤسسات رسمية من شأنها ان تضمن او تعظم نتائج معينة، وكذلك تغمر الحرية الفردية والتنوع في مجتمع متجانس، في حين يرى تورين ان الديمقراطية

يجب ان توفق بين الاتجاهات المتضاربة وان تخلق مساحات تفتح الطريق للمشاركة العامة وتعمل على المحافظة على الاختلاف والتنوع الفردي (BOULDER 1997) .

يؤخذ على الديمقراطية بانها تقوم على مسألة طغيان الاغلبية، بينما تورين يؤمن بان الديمقراطية ليس لها من وجود ما لم تكن موضع احترام، كونها (الديمقراطية) النظام الذي تعترف فيه الاكثرية بحقوق الاقلية، وتقبل بالمبدأ القائل (ان اكثرية اليوم يمكن ان تصبح اقلية الغد) (العبيوي ٢٠١٥ ، ٦٢-٦٣) وتخضع كذلك لقانون يمثل مصالح مغايرة لمصالحها من غير ان يحرمها من ممارسة حقوقها الاساسية، وبذلك يقول تورين ان فكرة السيادة الشعبية لا يجب ان تقوم على فكرة ارادة الاغلبية المنتصرة، بل يجب ان يترك المجال مفتوحاً لمشاركة الاقليات، والحق في وجود المعرضة السياسية، بدلاً من منح سلطة شعبية شرعية غير محدودة، من اجل الا تتحول الى استبداد الاغلبية، لان قانون الاكثرية نقيض للسلطة الشعبية وان اللجوء له يعني خلق نقيض لها، لان هذا القانون ساهم بخلق انظمة سلطوية، وكان له ان يقضي على الديمقراطيات بدلاً من ان يؤسس لها (تورين ، ٤٣)

كذلك ينتقد تورين أهم مبدأين في الديمقراطية، وهما مبدأ السيادة الشعبية، ومبدأ حقوق الانسان، ويقول بان على الرغم مما اشاع بعد الثورة الفرنسية بترك تقاليد الحكم ذات الحق الالهي، والتحول الى السيادة الشعبية وحقوق الانسان، وان الانسان يؤكد حريته حين يطرح نفسه كمواطن، الا ان تاريخ الديمقراطية هو تاريخ الفصل المتزايد بين هاذين المبدئين، لان فكرة السيادة الشعبية اتجهت نحو تبديل شكلها الى سلطة شعبية لا تبالي كثيراً بالشرعية وتضطلع بعبء المطامح الثورية، اما حقوق الانسان فهي الاخرى قد تقلص الدفاع عنها وتحول الى الدفاع عن التملك (تورين ١٩٩٨ ، ٢٥٦) .

أذن فآلان تورين لا يكتفي بنقد الديمقراطية الليبرالية فقط، كما فعل أغلب مفكري الفكر السياسي الغربي بل نقد الى جانبها أنواع أخرى من الديمقراطية مثل الشعبية، والاجرائية، والثورية او الماركسية الكلاسيكية، وغيرها وله في ذلك ما يبرره في نقده لها.

المحور الثاني

نقد اليات ومرتكزات الديمقراطية عند آلان تورين

اولا: نقد آليات الديمقراطية عند آلان تورين

أ- النظام الانتخابي والمشاركة السياسية

يقول الدكتور خالد العبيوي في كتابه (مشكلات الديمقراطية) ان ازمة التمثيل السياسي هي التي دفعت (هيغل) الى الدفاع وبشدة عن سيادة الدولة، حيث قال ((انه ما دامت دولتنا كبيرة، وما دام المواطنون كثيرون، فأن هؤلاء الاخيرين، بما ان أبداء الرأي المباشر أصبح مستحيلاً، فلا بد ان يعبروا

عن أرادتهم بالنسبة للقرارات التي تمس مصالحهم المشتركة لا بطريقة مباشرة، بل بطريقة غير مباشرة، بواسطة ممثليهم) (العبيوي ، ٦٥) وعلى هذا الاساس يذهب تورين الى ان من أسباب ضعف الدولة الديمقراطية سياسياً هو أزمة التمثيل السياسي، كونه سبب فقدان الناخبون الثقة بممثليهم، ويبرز ذلك عندما يعبرون عنه بأصابع الاتهام الى طبقة سياسية، طبقة لا هم لها سوى تعزيز سلطتها ومصالحها الخاصة، وينتج عن ذلك أصابت المواطن بالإحباط وخيبة الامل نتيجة شعوره بالنقص بمواطنته بسبب الاحساس بأنه ينتمي الى وطن غير مساهم فيه ويعيش فيه كالمنبوذ والمهمش داخل المجتمع (تورين ، ٧٨) .

ومن مشكلات الحداثة السياسية هو إنها لم تستطيع أن تفي بالشرط الأول للديمقراطية، ألا وهو التمثيل. والنتيجة الناجمة عن هذا هي خلاف خطير بين الحركات الشعبية التي تسعى للدفاع عن فردية المجتمعات، والأحزاب السياسية، التي هي ليست أكثر من ائتلافات تم تشكيلها لتحقيق السلطة من خلال دعم مرشح (alian , 7) ويرى تورين كذلك ان هناك سبب أخر يرجع الى ازمة التمثيل السياسي، الا وهو ظاهرة الحزبية، والتي كانت حسب تورين موضع نقاشات سياسية في الديمقراطية الغربية لزمن طويل، لأننا عندما نختار شخص ما نثق فيه فأننا في الواقع نختار حزباً يصبح فيما بعد في موقع الصدارة، فالرجال النزهاء الذين يدافعون عن مصالح من انتخبهم واعطاهم ثقته، يستحقون الاحترام الكبير، في حين ان الاحزاب هي مجرد اَيديولوجيات، وهكذا يجد النائب نفسه بين مسؤوليته امام المواطنين الذين منحوه الثقة وبين ولائه وطاعته لحزبه، وهنا تكمن المفارقة (العبيوي ، ٢٥٦-٢٥٧) وان الاحزاب حسب تورين كما شاع مؤخرا متورطة ومساهمة في انتشار الفساد السياسي، مثل المحسوبية والزبونية والرشوة والمكرمات وتوزيع المال في الدوائر الانتخابية وبناء التحالفات والمساومات والمناورات .....الخ، ويرجع تورين مظاهر الفساد السياسي هذه الى المبدأ الذي يجعل الديمقراطية ذات الصفة التمثيلية فبدل ان يعمل النواب على حماية مصالح مواطنيهم، يستغلون تلك الصفة من اجل خدمة مصالحهم الخاصة، ومصالح احزابهم، وهذا ما جعل الاحزاب تعمل جاهدة على انتقاء الاشخاص الذين يتقنون ذلك من اجل تقديمهم للمواطنين، بهدف التصويت عليهم كونهم يمتلكون المواصفات التي تلبي طموحات الحزب، وبذلك تجعل الاحزاب مبدأ الاختيار الحر للقادة من قبل المحكومين موضع سخرية (تورين ، ٧٣-٧٦)

ومن الانتقادات الاخرى التي يوجهها تورين لنظام التمثيل او الانتخابي، انه كان يحصل في كثيراً من الاحيان، وحتى فترات قريبة العهد، حرمان بعض من فئات المجتمع، مثل النساء والاولاد الذين لم يبلغوا سن الرشد الشرعية، وهذا حسب تورين يؤدي الى اختلال توازن الجسم الانتخابي لصالح كبار السن والمتقاعدين، على حساب الذين لم يدخلوا بعد معترك الحياة المهنية، والديمقراطية في هذه الحالة تصبح

محدودة، ان لم يكن مقضياً عليها، لان الديمقراطية كما هو معروف هي اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين في فترات منتظمة، ووفقاً لهذا التعريف لا وجود لسلطة شعبية يمكن تسميتها ديمقراطية ما لم تكن ممنوحة ومجددة عن طريق الاختيار الحر، كما ان الاختيار الحر هو الاخر يكون عادة محكوم بوجود عدد من الاحزاب السياسية التي تفرض على الناخبين ان يختاروا بين فريقين او اكثر من الطامحين للسلطة (تورين ، ٣٩-٤٠) ومن المآخذ على هذه النقطة هو انها على الرغم من المشاركة الواسعة التي يدعوا لها تورين بعدم استثناء النساء والاولاد غير البالغين لصالح كبار السن والمتقاعدين، فان الاولاد الذين لم يبلغوا سنة الرشد الشرعي لا يملكون الادراك والتمييز، ووفقاً لذلك لا يمكن اشراكهم في الانتخاب، بداعي الاختيار الحر للحاكمين من قبل المحكومين.

حسب تورين يمكن تسمية النموذج الاوربي للتحديث بأنه مجتمع ذكوري، لان التعارض الوحيد الكامل فيه هو بين الرجل الغازي المتجدد، والمرأة المكرسة للإنجاب والخدمة، والحياة المحتقرة، ولم تحضى قط بالتكريم والاحترام، وكلما ازداد التحديث، انحط من مكانة المرأة، وبعدت عن القرارات المركزية، وقد بلغت في فرنسا حدها الاقصى ففي سنة ١٨٤٨م، أقر الاقتراع العام لجميع الرجال وتم تغييب جميع النساء عن المشاركة في الحياة العامة (تورين ، ٩٥-٩٦)

ب- مبدأ الفصل بين السلطات

وفيما يخص مبدأ الفصل بين السلطات، فيرى تورين بانه ليس عنصراً اساسياً في الديمقراطية والفصل ليس مهم بل الاهم هو تحديد السلطات، من اجل ضمان الحقوق والحريات، لان هذا النوع من الفصل في ظل الليبرالية الاقتصادية سيمكنها من تشكيل غطاء لسيطرة السوق وازدياد الفوارق باستخدام انظمة سياسية وقانونية، فكلما كان الفصل تاماً كلما اختفت معه الديمقراطية، بكل تجلياتها بما فيها المجتمع المدني، وهذا ما جعل تورين يقول بان الديمقراطية لا تعرف بفصل السلطات وانما بطبيعة الروابط التي تجمع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي والدولة، ومن اجل تأسيس الديمقراطية يجب التمييز الدولة عن المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وبما ان الديمقراطية هي شأن من شؤون المجتمع السياسي فعليها ان تلعب دور الوساطة بين الدولة والمجتمع المدني، لان في حالت غياب هذه الوساطة لن يكون للديمقراطية اي وجود (العبيوي ، ١٧١-١٧٢)

كما وان الفصل التام بين السلطات يعني حسب تورين زوال الديمقراطية وفقدان النظام السياسي، لقد جرى تعريف الديمقراطية بأنها بالدرجة الاساس تعني السيادة الشعبية، فما هو مصير تلك السيادة في حالة استقلال كل سلطة عن الاخرى، فعندها سيصبح القانون اداة او وسيلة من وسائل الدفاع عن مصالح الاقوياء واقوى الاقوياء، اذا لم يخضع بأستمرار لمراعات التعديل والتغيير، واذا لم تأخذ الاحكام القضائية بعين الاعتبار تطورات الرأي العام، فيحتم ان تمارس السلطة التشريعية تأثيرها على السلطة

التنفيذية، اما الفكر الليبرالي فيتجه بعكس ذلك، اي الى تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات (تورين ، ١٤٧) .

ثانيا: نقد مرتكزات الديمقراطية عند آلان تورين

أ- الحرية

فيما يخص الحرية كمرتكز للديمقراطية فيرى (آلان تورين) ان الديمقراطية تقوم اساساً على خدمة الكائنات البشرية بما هي ذوات فاعلة، وصانعة لنفسها، ولحياتها الفردية والجماعية، وان سعي الفرد الى وعي نفسه بنفسه، او الى اختبار الحرية اختباراً شخصياً، لا يعد ان يكون وهماً من الاوهام، لان الديمقراطية ليست سوى نظرية الشروط السياسية اللازمة لوجود ذات لا يسعها على الاطلاق ان تعرف بعلاقة المرء بنفسه التي هي علاقة وهمية، ويتضح ذلك بأكثر وضوح عندما نجده عند من هم في اعالي السلالم المجتمعية، او في ادانيها، بحيث يخيل لهم موقعهم بانهم ينتمون لدنيا غير الدنيا المجتمعية، بل فردية محضة؛ وبما ان الديمقراطية الحقيقية تقوم على اعتراف المؤسسات المجتمعية بالحرية الفردية والجماعية، فان تلك الحرية لا يمكن لها ان تتحقق ما لم يكن المحكومون قادرين على اختيار حكامهم بملء ارادتهم، وما لم يكن العدد الاكبر قادراً على المشاركة في ايجاد المؤسسات المجتمعية وغيرها (تورين، ٣٠) .

ويرى كذلك ان جميع الذين اعتقدوا ان الحرية تكمن في تماهي الفرد بشعب او بسلطة معينة او باله من الالهة، او الذين اعتقدوا ان الفرد والمجتمع تكمن حريتهم في حالة اخضاعهم للعقل، هم الذين مهدوا الطريق للأنظمة التسلطية، والفكر الديمقراطي لا يمكنه النهوض ما لم يرفض تلك الاجوبة الاحادية، فاذا لم يكن الانسان مواطن، او لم يكن عاملاً من عوامل مبدأ كلي جامع، فانه لا يعود اي مكان للحرية، وتصبح حينها مقضياً عليها بأسم العقل او التاريخ (تورين ، ٣٠-٣١) .

ويعود كذلك سبب نقد تورين للحداثة لأنها كانت قائمة على العقل الغربي المرتبط بتكون الدولة الحديثة ((البيروقراطية)) والتي كانت اشكالها ملكية مطلقة، واوليكاريشية، وأستبدادية، مما جعل ذلك الحرية تتحدد بالواجبات اكثر منها بالحقوق، ان لم تكن معدومة او محددة بفئات دون أخرى (تورين ، ١٣٦) .

يرى تورين ان الحرية هي الشرط الوحيد للغة الحوار مع الآخرين (بمن فيهم أنا) وهذا الحوار يفترض، أولاً وقبل كل شيء، أن كل فرد بوعي يصبح ذاتاً فاعلة، عن طريق الارتباط ممارساته مع قيمه. وهذا يعني توسيع وتعميق وتعميم روح الديموقراطية في الدفاع، عن أوضاع اجتماعية ملموسة، وعن حق كل فرد ومجموعة للعمل وفقًا لحريته واحترام حرية الآخرين (22-23 , alian)

يعلق تورين على الحرية بقوله في ظل جميع الاخفاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أدافع قبل كل شيء عن الحرية، والتي يجب حسب رأيه ان يحوزها كل شخص في تصرفه على المستوى الفردي والاجتماعي في علاقاته بنفسه كذات فاعلة وكشريك للأفراد او المجموعات الاخرى المعترف بها والمحترمة كذوات (تورين ، ٢٧٧) .

ب- المساواة

فيما يخص المساواة يعلق آلان تورين على ذلك بقوله (أنه ليس هناك ديمقراطية بلا مواطنة، ولا مواطنة بلا أتفاق، وليس فقط على أجراءات بناء المؤسسات ولكن على المضامين ايضاً)؛ من ذلك القول نستنتج ان آلان تورين ومن باب تحقيق العدالة يربط المساواة بالمواطنة، ويرى بان هنالك شرخ شاسع بين الديمقراطية وعدم المساواة، لان المجتمع الذي يعاني عدم المساواة بين مكوناته يفقد جزء كبير من أحساسه بالمواطنة وان ولاء المواطن وحبه لوطنه يقع على عاتق السلطات الحاكمة فإذا كانت السلطة عادلة تحقق مصالح المواطن وبذلك تكتسب ولائه لها والعكس صحيح (الربيعي ٢٠١٠، ١٠٩) أذن من بين أهم سمات المواطنة حسب آلان تورين هو التلاحم الاجتماعي، ولا وجود لصفة المواطنة بعيدا عن الترابط بين أفراد المجتمع الواحد، وتكامل الوظائف فأداء الفرد الواحد لواجبه ضمان لحقوق غيره، والعكس صحيح، وواجبات غيره ضمان لحقوقه فإشراك أفراد المجتمع في ثقافة واحدة ووحدة التاريخ مع اقتران مصير الأفراد ببعضهم البعض بحكم انتمائهم لراية الدولة الواحدة، في مقابل هذا الانتماء تضيع الحريات الفردية باسم الجماعة، مع امكانية تعارض المصالح السياسية للمواطنة وشمولية حقوق الإنسان(سهيلة ٢٠١٧ ، ٤٣) .

يرى تورين بأن المساواة بين المواطنين كانت دائما مرتبطة بعدم المساواة بين المواطنين وغير المواطنين، مثل المواطنين النشطين والمواطنين السلبيين على حد تعبير الثورة الفرنسية، أو بطريقة أكثر عمومية، بين الرجال والنساء. ويعتمد النظام الاجتماعي على مبدأ مركزي ، أي على حقيقة أن الجميع ينتمون إلى الكل، والجميع يمتلكون خاصية مشتركة، ومن ناحية أخرى، إذا كان للجميع أن يتمتعوا بنفس الحقوق، فإن الطريقة الوحيدة لعدم اختزال إدارة الشؤون العامة إلى إدارة المصالح الاقتصادية هي تجاوز قوانين اقتصاد السوق والاعتراف بسيادة القانون، ومن هنا يجوز بنا القول بأن مبدأ المساواة أعلى من الفروق الاجتماعية التي لا تزال قائمة. ولا يمكن لنا أن ننكر بأن هناك سمة مميزة للديمقراطية ألا وهي أنها تعترف او تقر في كل فرد، بصرف النظر عن الخصائص البيولوجية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، بوجود الحق في المساواة. وبعبارة أخرى حتى يصح التعبير انه إذا كان لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون ارتباط بين الاجتماعية والسياسية، لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون فصل بين النظامين ولا يمكن إدخال هذا الفصل والحفاظ عليه إلا من خلال الفردية الراديكالية او الفردية

المتطرفة التي أدت بشكل خاص إلى فكرة القانون الطبيعي، ومن هنا جاء مبدأ المعايير المتميزة عن المنفعة الاجتماعية والروح المدنية التي أدت إلى سبارطا بدلا من أثينا (CHERIF 1998,93)

وان ما يهدد الديمقراطية هو تقسيم المجتمع الى طوائف التي تشكل نقيضاً صارخاً ومدمراً للديمقراطية والتي تجزء المجتمع الى مجاميع منغلقة مشغولة في الدفاع عن هويتها، متحولة الى طوائف ترفض تطبيق اي قواعد اجتماعية تتداخل مع مفهومها للحياة الجيدة، واذا كان لكل شخص ان يحدد نفسه بناء على الانتماء الى طائفة معينة، حينها لا يعد للديمقراطية اي حضور ابداً، لان المجتمع حينها يكون متجزء الى طوائف غريبة عن بعضها البعض (حداد ٢٠٠٦ ، ١٥-١٦) .

ويرى كذلك تورين بان أهمية الديمقراطية تفترض القضاء على نظام التراتب، وتفترض الاستعاضة عن أنسان المراتب بإنسان المساواة، ومن اجل ان تكون المساواة ديمقراطية ينبغي ان تعني حق كل فرد باختيار طبيعة وجوده وتدبير هذا الوجود وحقه بالتخلص من جميع الضغوطات التي تمارس ضده بالإضافة الى نبذ هاجس الهوية الذي يجعل الانسان حبيس ضمن طائفة معينة، دون الاختلاط والمشاركة في المجتمع الواحد (خويص ٢٠١٢ ، ١٧٤) .

ومن اجل تحقيق المساواة الناجمة عن التفاوت الاقتصادي لابد من تدخل الدولة بشكل ديمقراطي وفي هذه السياسة يكون الهدف الاساسي من التدخل، هو مكافحة الفقر وعدم المساواة، وانهيار الوحدة الوطنية، بعبارة أخرى يرى تورين انه اذا أردنا محاربة الفقر وعدم المساواة، وتصدع الوحدة، لابد من التدخل الديمقراطي للسلطة السياسية، لان السياسة الاقتصادية الخالصة لا يمكنها ان تشكل برنامجاً دائماً للبلدان وخصوصاً البلدان النامية (حداد ، ٥٣) .

ختاماً يمكن توضيح موقف تورين المؤيد لمبدأ المساواة من خلال قوله في هذا الصدد، ((وسواء كنا نشارك مفهوم توكفيل للمساواة، أو مفهوم الإعلانات الأمريكية والفرنسية لحقوق الإنسان الأساسية أو حتى مفهوم هوبز وروسو اللذين اعتبرا العمل السياسي أساسا للمجتمع، أو ما أصبحنا نسميه العقد الاجتماعي كما حدده روسو، فإننا نتحدث فقط عن الديمقراطية لأننا نؤكد على تفوق مبدأ المساواة الذي هو مبدأ من مبادئ القانون، على الواقع الاجتماعي المليء دائما بعدم المساواة)) (CHERIF , 89) وهكذا يمكن القول بأن آلان تورين كان له موقف مؤيد للمساواة وان العدالة لديه يمكن تحقيقها من خلال المساواة، وليس من خلال اللا مساواة كما يرى دعاة التيار الليبرالي، او الفكر اليميني.

وهكذا فالمساواة حسب تورين امراً ضروري في المجتمع الديمقراطي، ولا يمكن للديمقراطية ان تكون دون مساواة، ويصر تورين لزاماً على الدولة الديمقراطية ان تضمن لمواطنيها المساواة السياسية في الحقوق ضمن اطار القانون، علماً ان الدولة قد تلجأ الى تعويض التمايزات الاجتماعية من خلال تقليصها والحد منها، لان حسب تورين ما جدوى المبادئ الديمقراطية اذا لم تأخذ على عاتقها مهمة

التصدي لأشكال اللامساواة بمختلف اصنافها؛ وعلى هذا الاساس لا يمكن للديمقراطية ان تكون منفصلة عن المساواة في الحقوق (ALIN , 8) ويخلص تورين الى القول بأنه ((ينبغي لمفهوم الديمقراطية في الواقع ان يقيم انسجاماً بين الحرية والمساواة)). اذا فهنالك تداخل بين مفهومي الحرية والمساواة عند تورين مستنداً في ذلك على نظرية العدالة عند جون رولز، حيث شكل رولز نقطة التلاقي بين الذين يعتقدون بالحرية اولاً وبين الذين يعتقدون بالمساواة ثانياً، ويبين ذلك بوضوح توافق المبدأين الذين يعرفان العدالة بأنها انصاف (تورين ، ٨٦) .

وبذلك يمكن القول ان موقف آلان تورين من الحرية والمساواة هو موقف أيجابي أي أنه من دعاة المساواة ويرى بالمساواة أمراً لا غنى عنه لقيام الديمقراطية، وينتقد اللامساواة التي يأخذ بها دعاة الليبرالية، أما الحرية فنراه من أشد المناصرين لها حتى اكثر من الليبراليين أنفسهم، لان الحرية في الفكر الليبرالي حسب تورين تؤيد اللا مساواة اما عند تورين فأن هذين المبدأين مكملان بعضهم لبعض في قيام الديمقراطية، ويضاف لهم مبدأ (الاخاء) كما سنشرح ذلك فيما بعد.

المحور الثالث

الديمقراطية الاجتماعية عند آلان تورين

بعد نقده للديمقراطية بأنواعها المختلفة، يطرح (آلان تورين) بديله العلاجي والمتمثل بالديمقراطية الاجتماعية، واول ما يبدأ بمعالجاته يطرح ما يسمى بالذات الفاعلة، فما هي أذا الذات الفاعلة؟ الذات الفاعلة حسب تورين تتحدد في أمرين، الاول أنها تتحدد بمقاومتها لعالم الاستهلاك اللا شخصي، وعالم العنف والحرب، وإنها استحضار للذات وإرادة العودة إلى الذات مع استدعاء فكرة النضال الاجتماعي واستحضار صورة المقاومة من أجل الحرية، وثانيا، فالذات الفاعلة لا تطابق ذاتها بالكامل، بل تبقى مقيمة في عالم الحقوق و الواجبات، عالم الأخلاق، وليس عالم الاختبار والتجربة. إنه مفهوم قد يبدو شائكاً الا انه جدير بالفهم والفعل وبالإمكان في عالم تسوده إيديولوجيات الفوضى والاستقطاب اللامحدود، عالم العنف والحرب والعنصرية، إنها الاقتناع الذي يوجه كل حركة اجتماعية وهي العودة إلى المؤسسات التي تحمي الحريات في جل المجتمعات المدنية (الحوات ٢٠٢٠) .

تتكون الذات الفاعلة عبر تفاعل كل فرد مع الجميع عن طريق ارادة التفلت من القوى العظمى والانظمة والسلطات، التي تمنعنا من ان نكون ذواتنا، وتعمل على أعادتنا تحت سيطرتها وسلطتها المتحكمة بالنشاط، وهذه الصراعات ضد من يحرم الافراد معنى الحياة هي صراعات متفاوتة ضد السلطة، اذن فالذات الفاعلة تتصف بالتمرد(*) وتكون متجاذبة بين الغضب مما تعانيه والامل بالوجود الحر، أمل بناء الذات الذي يشكل شغلنا الشاغل (تورين ، ١٧٣ –١٧٤) أي بعبارة أخرى تتكون الذات الفاعلة وسط أرادة الافلات من القوى والانظمة والسلطات التي تمنعنا من ان نكون ذواتنا، وتعمل على

تحويلنا الى مكونة لنظامها وسلطتها القابضة على نشاط الجميع ومقاصدهم وتفاعلاتهم؛ هذه الصراعات ضد من يسلبنا معنى وجودنا هي دائماً صراعات متفاوتة ضد سلطة وضد نظام؛ وما من ذات فاعلة الا وهي ذات ثائرة، تترجح بين الغضب والامل (تورين ، ١٧٧–١٧٨) .

فالديمقراطية عند (آلان تورين) مرتبطة بالدرجة الاساس بالتقدم والرقي الاجتماعي والثقافي للشعب الذي يطمح الى تحقيق نظام سياسي ديمقراطي، لان الديمقراطية الحقيقية لا تنبثق الا عن مستوى ودرجة متطورة من الوعي، الوعي الثقافي والسياسي للمواطنين، ليس لشيء سوى لان للديمقراطية ما يميزها عن غيرها من الانظمة السياسية، وهذه المميزات هي الحرية والمساواة والعدالة وغيرها، وهذه المميزات حسب تورين لا يتصف بها سوى الشعب الذي وصل الى درجة عالية من الرقي والوعي الثقافي والسياسي (سهيلة ، ٣٠) .

يرى آلان تورين أن الصيغة الأولية التي لا يمكن بدونها تحقيق الديمقراطية، تنطوي على ثلاثة شروط لوجود الديمقراطية. **الأول**، يتمثل في تقييد سلطة الدولة لأن السلطة المطلقة لا تأخذ بعين الاعتبار تعدد المصالح والآراء وتكتفي باختراع صورة شعب ليست سوى صورة الدولة نفسها التي تفكر فيها هذه الأخيرة بارتياح بينما تعتقدها صورة المجتمع، ومبدأ الأغلبية والديمقراطية الإجرائية ككل هما مبدئان لا غنى عنهما في تقييد سلطة الدولة. **والثاني** هو وجود جهات فاعلة اجتماعية ممثلة لديهم بعض الوعي بمصالحهم المشتركة. **والثالث** هو الوعي بالمواطنة الذي يؤدي إلى الاعتراف بالنظام السياسي ومؤسساته التمثيلية السياسية البحتة، وهذا يعني أنها ليست متطابقة مع التعبير عن المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية. فهكذا يمكن القول بأن تقييد سلطة الدولة، واستقلال الجهات الفاعلة الاجتماعية ووعي المواطنين، وهذه هي الشروط الثلاثة لوجود الديمقراطية، أو بشكل أدق المظاهر او الأشكال الرئيسية الثلاثة لوجود الديمقراطية الحقيقية. ولا يمكن إضافتها أي هذه الشروط إلى بعضها البعض، فهي بأكملها عناصر ثلاثة للعملية الديمقراطية نفسها، أي الوساطة بين المصالح الاجتماعية وصنع القرار السياسي (cherif , 89) وفوق هذه المبادئ الثلاثة، مبدأ أكثر مركزية يطرحه تورين ويرى بأنه يربطهما ببعضهما البعض، هو مفهوم عالمي للإنسان يمزج بين تقييد السلطة، وفكرة المواطنة والدفاع عن تعدد المصالح والآراء (cherif , 90–91) أذن فالديمقراطية حسب تورين تتحدد بالتبعية المتبادلة بين ثلاثة مبادئ: وهذه المبادئ هي الحد من السلطة، والصفة التمثيلية، والمواطنية، لا بطغيان احد هذه المبادئ على المبدئين الاخرين، أي يجب ان تكون في حالة توازن متبادل (تورين ، ١٢٣) لان الديمقراطية قبل كل شيء هي مجموعة الضمانات والتدابير الاجرائية التي تؤمن صلة الوصل بين وحدة السلطة الشرعية وتعدد القوى المجتمعية الفاعلة (تورين ، ١٠٠) وان الهدف من هذه المبادئ الثلاثة

أنفة الذكر حسب تورين هو في الاول مقاومة الدولة السلطوية والتوتاليتاريا، والثاني يقاوم أختزال المجتمع الى مجموعة من الاسواق، اما الثالث فيقاوم الهوس بالهوية الطائفية (تورين ، ٩٩) .

فالديمقراطية حسب تورين، وقبل كل شيء هي النظام السياسي الذي يتيح للفاعلين الاجتماعيين ان يصنعوا انفسهم ويتصرفوا بحرية، ومبادئها التأسيسية هي التي تحكم وجود الفاعلين الاجتماعيين، ولا وجود للفاعلين الاجتماعيين الا اذا أئتلف الوعي المستبطن عن الحقوق الشخصية والجماعية، والاعتراف بتعدد المصالح والافكار، ولاسيما النزاعات بين المسيطرين والمسيطر عليهم، ومسؤولية كل واحد ازاء التوجهات الثقافية المشتركة، ويمكن ترجمة ذلك، في مؤسسات الدولة، بثلاثة مبادئ: (تورين ، ١٥٧–١٥٨)

١– الاعتراف بالحقوق الاساسية التي ينبغي للسلطة السياسية ان تراعيها.

٢– الصفة التمثيلية للقادة السياسيين ولسياستهم المتبعة.

٣– وعي المواطنة، والانتماء الى جماعة قائمة على الحق.

بعد كل ما طرح من مفاهيم ودلالات للديمقراطية والتي قادة بالنهاية الى ظهور الشموليات والدكتاتورية، يتميّز طرح تورين بنقده ما يسمى الضمانات المؤسساتية والدستورية والقانونية وعدم كفايتها في تحقيق الديموقراطية، داعياً إلى تطوير فلسفة سياسية إيجابية تعتمد على ((الذات الفاعلة)). وهذه الذات الفاعلة هي ليست عقلاً محضاً، ولا هي هوية ثقافية مخصوصة، ولا حرية شخصية مجردة، إنها ذات تركّب وتجمع بين هذه المعطيات، وهي، بما أنها مركب، تستطيع أن تعيد تركيب العالم باستمرار؛ من هنا، لم تعد الديموقراطية عند تورين ((تشاركية)) أو ((تشاورية)) بمقدار ما أصبحت ((تحررية)) و((تركيبية)) في الوقت نفسه. وهي ((تركيبية)) لأنها تقوم على الاعتراف بالآخر، والاعتراف بتنوع المعتقدات والأصول والآراء والمشاريع. وعندما يقول آلان تورين إن الذات ليست عقلاً فقط، فعندها يقوم بـ ((نقد الحداثة)). التي تقوم على العقل. ونقد الحداثة يعني نقد تلك الثنائية التي قام على أساسها العقل الحديث و((عصر التنوير)) كثنائية الوعي واللاوعي، التقدم والتخلّف، العقل والدين، الوحدة والتعددية....الخ إنه نقد لهذا التجاوز والتستّر، ولهذا الإهمال والنفي والاستبعاد والتهميش لما هو غير عقلي؛ أذن فالديموقراطية حسب تورين تعني ثقافة قبل كل شيء ومن هنا، جاء طرح تورين الجديد وتحديده للديموقراطية باعتبارها ثقافة، أكثر مما هي مجموعة من المؤسسات والتدابير الإجرائية. إنها ثقافة تنظّم الحوار بين الثقافات المختلفة وتقوم بدور التوفيق والجمع والدمج بينها. وهو يدعو أيضاً إلى ترجمتها ببرامج تربوية تولي أكبر الأهمية للاعتراف بالآخر، والاعتراف بالفروقات والاختلافات، هذا الاعتراف الذي يقوم على المساواة باعتبارها المسألة المركزية والدائمة لكل الأفكار والسياسات الديموقراطية (عيدان ٢٠٠٦) .

ورغم نقده للديمقراطية التشاركية (لهابرماس) الا ان (تورين) يقترب في ديمقراطيته الاجتماعية كثيراً من نظرية الفعل التواصلي عند (هابرماس)، حيث يرى بان الديمقراطية لا وجود لها دون الاستماع للآخر والاعتراف به، كون ان الفعل التواصلي هو احد اهم أولويات الفعل الديمقراطي خصوصاً داخل الاوساط الاجتماعية (تورين ، ١٧٤) أي ان الفعل الديمقراطي يقوم التواصل الفعال بين الذوات (الذات الفاعلة) داخل المؤسسات الاجتماعية، كي تتحقق فاعلية الذات وتتمتع بديمقراطيتها، وتمارس كذلك الذات الديمقراطية ممارسة أجتماعية فعالة، وتأكيداً على محاولة ربطها بالقوانين والمواثيق الدستورية حتى لا تخرج عن السيطرة ويعتريها الانفلات (سهيلة ، ٣٣) .

يربط (آلان تورين) بين الديمقراطية من جهة والسلام الاجتماعي من جهة اخرى، ويمكن تأسيس الديمقراطية الحقيقية في ظل السلام الاجتماعي لأنّ هذا الأخير سوف يضمن وحدة الشعب وتآلف أفراده وتكامل مصالحهم ليتم تشكل مجتمع متكامل، ولا يمكن لهذا التكامل أن يكون إلا بوجود السلام و الأمن الاجتماعيين، ويقول تورين، لا ديمقراطية بدون سلام اجتماعي، لأن بدون السلام الاجتماعي لا يمكن الدفاع عن الضعفاء، والديمقراطية الحقيقية هي التّي تضمن المساواة بين مواطنيها لا فرق بينهم ولا وجود لقوي وضعيف فيها، والقوة تمثل القانون العادل والنزيه ليخدم جميع المواطنين دون تفرقة بينهم رغم وجود الاختلاف الطبيعي بينهم سواء كان ماديا أو فكريا أو ثقافيا أو عمليا ...إلخ لأن المساواة حجر أساسي في النظام الديمقراطي (سهيلة ، ٣٣-٣٤) كما ذكرنا سابقاً.

يعلق آلان تورين على قضية المهاجرين وأثرهم في المجتمع كذوات فاعلة بقوله ((ليس اندماج المهاجرين ناجحًا حيث ينصهرون في الجماهير وهو ناجح حيث يحترم الآخرون هويتهم الثقافية، لأنها تبدوا لهم متساوقة مع الانتماء إلى مجتمع مشترك، ولا يكون المهاجر مندمجًا إلا حين يلقى القبول بتلك الصفة، وحين يعترفون باختلافه على أنه إغناء للمجتمع))؛ هكذا يجب أن تكُون الديمقراطية حسب تورين أي ان تحترم الآخر وتعترف به وتتقبله بهويته الثقافية كذات فاعلة ودمجه بالمجتمع الجدّيد الذّي بات ينتمي إليه بعد هجرته، وليس كما هو حصل للمهاجرين، العرب والمسلمين من بلدان الشرق الأوسط أمثال السوريين والعراقيين وغيرهم في بلدان الغرب الأوربي من استغلال الأغلبية الأوربية لهؤلاء المهاجرين والنظر إليهم نظرة دونية واعتبارهم مجموعة من الصعاليك والمتخلفين وعودة العبودية في ثوب جديد، لان المهاجرين لا يمنحون أكثر من رتبة خدم داخل المنازل الأوروبية وفي الاعمال الوضيعة المتدنية، ولا يعاملون كذوات بشرية فاعلة، لهم جملة من الحقوق البشرية حتى ولو كانوا مهاجرين، لأن النظام الديمقراطي في أساسه قائم على التفاعل بين الذوات فيما بينهم كمواطنين داخل المجتمع الواحد، بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى أو بين الذوات والسلطة، أي ان الديمقراطية المعاصرة باتت ثقافة عابرة للحدود الجغرافية متجاوزة بذلك الحدود الوهمية (سهيلة ، ٣١)

تأخذ الديمقراطية الاجتماعية عند تورين وضيفة ((التحكيم)) وما يقصده من ذلك هو ان هذه الوضيفة تعمل في ظلها الديمقراطية على تصور مفاده ان الديمقراطية كعملية تحكيم بين العناصر المتضاربة للحياة الاجتماعية ينطوي على شيء أكثر من فكرة حكومة الأغلبية. وهو ينطوي قبل كل شيء على الاعتراف بعنصر ما من جانب آخر، وبكل عنصر من جانب جميع العناصر الأخرى، ومن ثم إدراك أوجه التشابه والاختلاف بينهما. هذا هو أكثر ما يميز بشكل حاد مفهوم (التحكيم) عن النظرة الشعبية أو الثورية للديمقراطية، والتي غالبًا ما تحمل معها فكرة القضاء على الأقليات أو الفئات المعارضة؛ في نواحي كثيرة من عالم اليوم، هناك حرب مفتوحة دائرة فيما بين نوع من التحديث الاقتصادي الذي يعطل نسيج المجتمع، والتعلق بالمعتقدات. ولا يمكن أن توجد الديمقراطية ما دام التحديث والهوية يعتبران متناقضين بهذه الطريقة. فعندها الديمقراطية لا تقوم فقط على توازن أو حل وسط بين مختلف القوى فحسب، بل أيضا تعمل على اندماجها الجزئي. أما الذين يعني التقدم والتحديث بالنسبة لهم تحقيق اكتساح للماضي والتقاليد، هم في الحقيقة أعداء للديمقراطية. ولا يمكن للمجتمع أن يكون ديمقراطيا إلا إذا اعترف بوحدته وصراعاته الداخلية. ومن هنا تأتي الأهمية الحاسمة، في مجتمع ديمقراطي، للقانون وفكرة العدالة، اللتين تعرفان بأكبر قدر ممكن من التوافق بين المصالح المعنية. والمعيار الرئيسي للعدالة هو أكبر قدر ممكن من الحرية لأكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة. وان الهدف من المجتمع الديمقراطي هو الإنتاج والتطور. واحترام أكبر قدر ممكن من التنوع، بمشاركة أكبر عدد ممكن في مؤسسات ومنتجات المجتمع المحلي (ALAIN , 6-7)

تقوم الديمقراطية الاجتماعية عند آلان تورين على شعار ((حرية، مساواة، أخاء)) وهو شعر قديم يتبناه جميع الديمقراطيين، وهو شعار يعود الى الجمهورية الفرنسية، وما يخذ على هذا الشعار، وهو أن النظام يخص الحرية ويعلي قدرها، يفسح المجال لازدهار اللا مساواة، وان السعي الى تحقيق المساواة، قد يتم بالعكس، اي على حساب التخلي عن الحرية، أما الجديد في هذا الشعار حسب تورين هو ان لا وجود للديمقراطية ما لم تكن مزيجاً بين هذين الهدفين ((الحرية، المساواة)) وما لم تربطهما فكرة ((الاخاء)) فما هي المساواة ما لم تكن مساواة في الحقوق، تستند الى اسس معنوية سياسية، اما الحرية فتصبح عديمة المفعول اذا لم تسفر عن مجتمع متنوع، متعدد، تتلاطم فيه العلاقات، والتنازعات، والتسويات، والتراضيات، بحيث ان الصفة التمثيلية التي يتمتع بها الحاكمون تشكل تعبيراً تنطوي عليها فكرة الحرية بعموميتها، اما فكرة ((الاخاء)) حسب تورين فهي مرادفاً لفكرة المواطنة، لأنها تتحدد بالانتماء للمجتمع السياسي الذي يتولى تنظيم ذاته بذاته، ويكون جميع أفراده منتجين للتنظيم السياسي، بجميع نشاطاته، وبذلك فأن هذا الشعار ((حرية، مساواة، أخاء)) يقدم أفضل تعريف للديمقراطية، لأنه يوحد عناصر سياسية بالمعنى الفعلي، مع عناصر أخرى ذات طبيعة مجتمعية ومعنوية، أي انه ينم عن ان

الديمقراطية ليست نمطاً عاماً من أنماط المجتمع بل انها تتحدد بالعلاقات التي تقيمها بين الافراد والتنظيم المجتمعي والسلطة السياسية، لا فقط بين مؤسسات وصيغ أشتغال أخرى، لان الديمقراطية تقوم أساساً على استقلالية النظام السياسي الذي تتمثل فيه مصالح وطلبات العدد الاكبر من القوى المجتمعية الفاعلة، وان حرارة الحركات والايديولوجيات تمتزج بالديمقراطية ببرودة القواعد القانونية، فالديمقراطية لا يمكن ان تتماهى بسلطة زعيم او حزب شعبي، ولا حتى سلطة القضاة (تورين ، ١٠١-١٠٢)

أن ما يميز الديمقراطية الاجتماعية حسب تورين، هو انها تطورت في أكثر البلدان رأسمالية، بسبب توزيع كبيرة للدخل نتيجة لتدخل الدولة، التي خصصت ما يقرب من نصف الدخل القومي، خصوصاً في الدول الاسكندنافية. وتتبع القوة الرئيسية للديمقراطية الاجتماعية من العلاقة القائمة بين الديمقراطية والصراع الاجتماعي، مما يجعل حركة الطبقة العاملة القوة الدافعة الرئيسية في بناء الديمقراطية، الاجتماعية والسياسية. وهذا يدل على أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية ما لم يؤيد أكبر عدد المبادئ المركزية للمجتمع والثقافة، ولكن أيضا لا توجد ديمقراطية بدون صراعات اجتماعية أساسية. وما يميز الموقف الديمقراطي الاجتماعي عن الموقف الثوري والليبرالي هو أنه يجمع بين هذين المبدأين (ALIAN , 4-5)

ان ما يميز (الديمقراطية الاجتماعية) هو عملية التحكيم بين المكونات المتضاربة للحياة الاجتماعية والذي ينطوي على شيء أكثر من فكرة حكومة الأغلبية. إنه يعني قبل كل شيء الاعتراف بمكون واحد من قبل آخر، ولكل مكون من قبل جميع المكونات الأخرى، وبالتالي إدراك كل من أوجه التشابه والاختلاف بينهما. وهذا هو ما يميز بشكل حاد مفهوم "التحكيم" في الديمقراطية الاجتماعية عن النظرة الشعبية أو الثورية للديمقراطية، والتي غالبًا ما تحمل معها فكرة القضاء على الأقليات أو الفئات التي تعارض ما يُنظر إليه على أنه تقدم (alain , 6-7)

يؤول تورين التاريخ والوعي المجتمعي بالتاريخ والتقاليد أهمية كبيرة لإنجاح الديمقراطية، حيث يرى بأنه لم يعد بإمكان الديمقراطية أن تتحدث ضد التقاليد، بل يجب أن تدمجها، وأن تعيد تفسيرها، من خلال تمزيق السترة الشاملة المقيدة للمجتمع حيث يربط الكثير من الناس التقاليد الثقافية. لأنه عندما تدخل قوة مجتمعية في المعركة ضد الحداثة التي تربطها بتدمير التقاليد، حينها تهلك الديمقراطية. ثم يتم استبدالها بشمولية جديدة تعبئ المعتقدات والتقاليد وأشكال التنظيم الاجتماعي من أجل سلطة مطلقة، مما تسمح لنفسها بالتحدث باسم المجتمع أو الثقافة. وبذلك حسب تورين يمكن القول إن الفكر الديمقراطي قد حول تركيزه من التاريخ إلى الذاكرة. ويتم الآن المطالبة بالحرية باسم ماض معين، وليس باسم مستقبل غير محدد، مشترك بيننا جميعًا، وهذه تعتبر بمثابة نقطة تقارب مهمة؛ وعلى سبيل المثال بعد ان كان الفكر السياسي في إنجلترا يحمل الروح الديمقراطية من خلال العمل كقوة تدمر القوى الخاصة والحواجز

الاجتماعية والتعصب الثقافي؛ فأنها أصبحت الآن مناهضة للديمقراطية والنخبوية وحتى قمعية بشكل متزايد، كلما حددت أمة أو طبقة اجتماعية أو فئة عمرية أو نوع الجنس بعقل، لتبرير هيمنتها على فئات أخرى (alain , 22)

وعلى هذا الاساس، لم تعد التقاليد والمعتقدات، أعداء الديمقراطية، بل الأيديولوجيات الأصولية القائمة على المجتمع (سواء كانت محتوياتها قومية أو عرقية أو ثيوقراطية)، والتي تستخدم الحداثة كوسيلة للسيطرة، ومن ناحية أخرى، الثقة العمياء في سوق مفتوحة، حيث تختلط الهويات الثقافية. وعليه، يجب أن يتوقف الفكر الديمقراطي عن كونه نبويا. فلم تعد الديمقراطية هي القمة التي يسير الناس نحوها بحثًا عن الحرية. لكن لا يمكن أيضًا اختزالها في لعبة عادلة تلتزم بقواعد اللعبة السياسية. فالديمقراطية تعتبر بمثابة قوة حية لبناء عالم واسع ومتنوع قدر الإمكان، فهي قادرة على الجمع بين الماضي والمستقبل، وأوجه التشابه والاختلاف. وخلاصة القول، لم تعد الديمقراطية تتجه نحو مستقبل واعد بل نحو مساحة لإعادة بنائها، لإفساح المجال للبناء الحر للحياة الشخصية وللأشكال الاجتماعية والسياسية للوساطة التي يمكن أن تحميها (alain , 23)

تقوم الديمقراطية عند آلان تورين على فاعلية المواطن كعضو من أعضاء المجتمع، فاعليته الاجتماعية وعلاقته بالمجتمع علاقة بين الذات وذوات الاخرين، أي ذوات الافراد الاخرين الاجتماعيين أقرانه، واعتبار المواطن كعضو فعال هو الآخر ضمن إطار سياسي قد يكون جهوي أو حزبي أو مواطن عادي بسيط تكون فعاليته في تأدية مهامه السياسية كمواطن وأدراجه ضمن الفعل السياسي، وذلك عبر مشاركته في الانتخاب، إما كمرشح مع أحد الأحزاب أو كمواطن عليه واجب الاقتراع، والتصويت (دورتيه ٢٠١٠) .

وفي الرد عن تساؤل طرح على تورين حول مسألة الذات الفاعلة، هل المقصود منها هو الفرد وحده بمفهوم الفردانية؟ ام المقصود هو مجموعة الافراد بشكل جماعي؟ يجيب تورين على ذلك بقوله ((لم أقصد أبداً بأن الذات الفاعلة تعني الفرد، ولكن على مستوى الفرد ان تكون ذاتاً فاعلة يعني امتلاك الرغبة بأن تكون فاعلاً، أي الرغبة بان لا تكون حجر شطرنج في النظام، وهذه ليست فكرة جديدة، فقد ذكرت في نصوص الحركة العمالية مرات عدة وبوضوح ان الفعل الجماعي هو من اجل السماح للفرد بأن يكون أكثر حرية، وأكثر أستقلالية وسعادة، وما من أحد أزدرى حشد الملايين من الناس وهم يطلبون ان يكون لكل فرد حساء في أنائه ويرى أبنائه يكبرون)) (دورتيه ، ٢٢٧) .

كما وتقوم الديمقراطية الاجتماعية عند آلان تورين على ان تتقيد الأكثرية بمبادئ الديمقراطية والذي يعد ضمانا لحقوق الأقليات السياسية لأن الأكثرية من الشعب تعني الأكثرية الحاكمة لأن النظام الديمقراطي في تعريفه هو النظام الناتج عن تصويت الأكثرية، ورفض التميز العنصري وتجسيد الحرية

بكل واقعية وليست شعارات ترفع، فالمنبع الأصلي للديمقراطية ينبع من ذوات الأفراد لأن الشعب نفسه مصدر الديمقراطية الحقيقي (خلخال ٢٠١٣ ، ١٣) .

كما ويرى (تورين) في ظل الديمقراطية، ان العدالة الاجتماعية ينبغي ان تكون الهدف المركزي للحياة والنشاط السياسيين، ويرفض تورين وبشدة اختزال الصراعات الاجتماعية والرهانات الثقافية الاساسية، الى يوتوبيات خالقة لأنواع من الفوضى، الى معارك بين مصالح خاصة او الى ضغط متسلط تمارسه أقليات منظمة على الاغلبية (تورين ، ٢٧١) والفوضى حسب تورين لا تنتج سوى العنف، وعدم المساواة، والتسلط، وان الديمقراطية تستلزم قبل كل شيء الضمانات القوية ضد ممارسة السلطة المطلقة، وهذا بدوره يستلزم وجود مبدأين اساسيين وهما: الاول هو اعطاء الاولوية للدفاع عن الحقوق الاساسية للذات الانسانية، والكرامة الانسانية على القانون، والثاني يعتمد على اعطاء هذه الكرامة مساحة واهتمام كبير، بما يتناسب ومكانتها المهمة (تورين ، ٢٧٦–٢٧٧) .

يقول (فيليب كابان) ان اَلان تورين أراد ان يبين في كتابه (ما هي الديمقراطية) ان الديمقراطية هي مجمل الشروط المؤسساتية التي تسمح لكل فرد ان يتصرف كذات فاعلة من خلال التوفيق بين إعطاء معنى لحياته، والاعتراف بالآخر وان القيم الاخلاقية يجب ان تمسك بزمام التنظيم الاجتماعي؛ وبذلك يدعوا تورين الى التخلي عن فكرة (الاندماج) ويطرح عوضاً عنها فكرة (الاعتراف بالآخر) لان المجتمع الديمقراطي مجتمع يعترف بالآخر ليس في أختلافه فحسب بل لأنه ذات فاعلة ولكي يوحد الكوني والخصوصي (دورتيه ، ٢٢٧–٢٢٨) .

الخاتمة

ختاما يمكن القول ان (اَلان تورين) ينتقد كل من الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية التشاركية او الاجرائية وكذلك الديمقراطية الشعبية المولدة للزعامات الدكتاتورية حسب رأيه، فضلاً عن نقده الى اَليات الديمقراطية ومرتكزاتها، ويطرح تورين بعد نقده للديمقراطية، بديله الاصلاحي والمتمثل بالديمقراطية الاجتماعية القائمة على دور الذات الفاعلة، المرتكزة على (الحرية، والمساواة، والاَخاء) التي تستند اساساً على الاعتراف بالآخر. فضلاً عن المشاركة الواسعة لأفراد المجتمع على أختلافهم ودون أستثناء، وكذلك أن يمتلك المجتمع درجة جيدة من المستوى الثقافي والمعرفي بالحياة العامة والسياسية.

(*) – تعني ما بعد الماركسية نقد الفكر الماركسي، بتراكماته النظرية، بما في ذلك أفكار ماركس نفسه.. والنقد بمعنى التقويم وإعادة الصياغة، وإخضاع مجمل الأطروحات الماركسية للأسئلة المستلة من راهننا، من أجل معرفة ماذا تبقى من ماركس، والماركسية؟ ولا شك أن ما تبقى منهما ليس بالشيء اليسير .وأيضاً نقد الرأسمالية بتجلياتها وظواهرها

وتاريخها وآلياتها وسياساتها وأزماتها. وأيضاً بنظرياتها ومناهجها وإعلامها وثقافتها. وبطبيعة الحال سيحضر، ها هنا، ماركس ومنهجه وأفكاره ورؤاه بقوة .وبالتالي الاستفادة من المناهج الحديثة في حقول العلوم الإنسانية، وتمثلها ونقدها. وإخصاب النظرية الماركسية بها. للمزيد ينظر: باسم علي خريسان، ما بعد الحداثة دراسة في المشروع الثقافي الغربي، دار الفكر – دمشق، ٢٠٠٦م ص١٩٢ – ص١٩٤.

(**)- برز هذا المصطلح في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في حقل العلوم الاجتماعيّة واقترن بأسماء هيجل وكونت وماركس وميل وسبنسر، وغيرهم، ويمكن تعريف التاريخانيّة في المعنى الضيّق بصفتها النظريّة أو الرؤية التي تعتبر أنّ التغيير الاجتماعي أو التطوّر التاريخي يخضع لقوانين التعاقب غير المشروطة التي تعطي التاريخ وجهة أو اتجاها. للمزيد ينظر:

(*) – للاستفاضة أكثر عن مفهوم الثورة عند آلان تورين ينظر: Alain Touraine,. "The idea of revolution." Theory, culture & society 7.2-3 (1990):p 121-p141.

(*) – المثال الحي عند آلان تورين عن الذات الفاعلة هو ما جسدته الباحثة في الاثنولوجيا (جرمين تيون) حيث قامت بالانضمام الى صفوف المقاومة، مؤسسة شبكة أسمتها (متحف الانسان) وتعرضت للسجن عدة مرات بسبب نشاطاتها السياسية وكانت لها مواقف ضدي عديدة منها ضد التعذيب والاغتيال، وكانت من المؤيدين لاستقلال الجزائر عن الاحتلال الفرنسي، وظهر ذلك في المحادثات التي أجرتها مع (ياصيف سعدي) قائد جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وهذه المرأة حسب تورين تجسد لما يسميه بالذات الفاعلة لأنها اتخذت موقف وتحملت جميع المخاطر من دون ان يثنيها ذلك عن أنقاذ حياة الكثيرين.

المصادر باللغة العربية :

١- خريسان ، باسم علي . ٢٠٠٦ . *ما بعد الحداثة : دراسة في المشروع الثقافي الغربي* . دمشق:دار الفكر .

٢- سكوت ، جون . ٢٠٠٩ . *خمسون عالما اجتماعيا معاصرا المنظرون المعاصرون*. ترجمة : محمود محمد حلمي . بيروت : الشبكة العربية للابحاث والنشر .

٣- لمعمر، محمد . آلان تورين وجوهر الديمقراطية، بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٣م، على الرابط https://hekmah.org/.

٤- صيداوي، رفيف رضا . عن أيّ ديمقراطيّة نبحث؟، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٩/٦/١٩م، على الرابط https://arabthought.org/ .

٥- محمود، علاء الدين . آلان تورين يعيد التفكير بالديمقراطية، مقال منشور بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢١م، على موقع دار الخليج، على الرابط https://www.alkhaleej.ae/.

٦- تورين، آالان . ١٩٧٧. *أنتاج المجتمع*. ترجمة: الياس بديوي. دمشق : منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي .

٧- تورين، آالان . ٢٠٢١. *نحن ذوات أنسانية*. ترجمة: صالح راشد. القاهرة : المركز القومي للترجمة .

٨- تورين، آلان . ٢٠١١ . *براديغما جديد لفهم عالم اليوم*. ترجمة: جورج سليمان. بيروت: المنظمة العربية للترجمة .

٩- تورين، آلان . ٢٠١٦. *ما هي الديمقراطية؟ حكم الاكثرية ام ضمانات الاقلية*. ترجمة: حسن قبيسي. بيروت: دار الساقي .

١٠-حسين، علي . آلان تورين والبحث عن الديمقراطية في عالم متوحش. صحيفة المدى. العدد ٧٠٤. تاريخ ٢/١٠/٢٠١٨.
١١-العبيوي، خالد . ٢٠١٥ . *مشكلات الديمقراطية*. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.
١٢-تورين، آالان . ١٩٩٨. *نقد الحداثة ولادة الذات*. ترجمة: صياح الجهيم. ج٢. دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية.
١٣-الربيعي، صاحب . ٢٠١٠ . *الصراع والمواجهة بين المثقف والسياسي*. دمشق: صفحات للدراسات والنشر .
١٤-سهيلة، ربيع . ٢٠١٧ . مفهوم الديمقراطية عند آلان تورين. رسالة ماجستير منشورة ألكترونياً – الجزائر، جامعة محمد بوضياف .
١٥-حداد، سليم . ٢٠٠٦ . *بؤس الديمقراطية أشكالات*. بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .
١٦-خويص، منى . ٢٠١٢ . *رجال الشرفات*. بيروت: دار الفارابي .
١٧-الحوات، محمد . الذات الفاعلة في عالم اليوم مع السوسيولوجي آلان تورين. صحيفة رأي اليوم. بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٦م. على الرابط https://www.raialyoum.com /.
١٨-عيدان،عقيل يوسف . ما هي الديمقراطية استعادة لسؤال قديم وإجابة في رؤية جديدة. شبكة النبأ المعلوماتية. ٢٠٠٦/٨/٢٣م، على الرابط https://annabaa.org/nbanews .
١٩-كابان ، فيليب وجان فرانسوا دورتيه. ٢٠١٠ . *علم الاجتماع من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية اعلام وتواريخ وتيارات*. ترجمة: أياس حسن. دمشق : دار الفرقد .
٢٠-خلخال، رقية سعيد . ٢٠١٣ . الديمقراطية في الفكر السياسي عند أرسطو. أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة بغداد.

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Touraine, Alain.2021. What is democracy. on the link, WWW.UNESCO.ORG .
2- Touraine, Alain.2014. After the crisis. Cambridge: Polity Press.
3- Touraine, Alain. 1990. The idea of revolution." Theory, culture & society.
4- Boulder, Colorado.1997. and Douglas Kellner, Alain Touraine, What is Democracy?. Westview Press.
5- Cherif. M. Bassiouni.1998. Democracy: Its principles and achievement. Vol. 1021. Inter-Parliamentary Union.
6- Khraisan, Basem Ali. 2006. Postmodernism: A Study of the Western Cultural Project. Damascus: Dar Al-Fikr.
7- Scott, John. 2009. Fifty Contemporary Social Scientists: Contemporary Theorists. Translated by Mahmoud Muhammad Helmy. Beirut: Arab Network for Research and Publishing.

8- Lammar, Muhammad. Alain Touraine and the Essence of Democracy, February 23, 2012, available at https://hekmah.org/.
9- Sidawi, Rafif Rida. What Kind of Democracy Are We Looking For? Arab Thought Foundation, June 19, 2019, available at https://arabthought.org/.
10- Mahmoud, Alaa El-Din. Alain Touraine Rethinks Democracy, an article published on November 21, 2016, on the Dar Al-Khaleej website, available at https://www.alkhaleej.ae/. 6- Touraine, Alain. 1977. The Production of Society. Translated by Elias Badawi. Damascus: Publications of the Ministry of Culture and National Guidance.
11- Touraine, Alain. 2021. We Are Human Beings. Translated by Saleh Rashid. Cairo: The National Center for Translation.
12- Touraine, Alain. 2011. A New Paradigm for Understanding Today's World. Translated by George Suleiman. Beirut: The Arab Organization for Translation.
13- Touraine, Alain. 2016. What Is Democracy? Majority Rule or Minority Guarantees? Translated by Hassan Qubaisi. Beirut: Dar Al-Saqi.
14- Hussein, Ali. Alain Touraine and the Search for Democracy in a Savage World. Al-Mada Newspaper. Issue 704. October 2, 2018.
15- Al-Ubaidi, Khaled. 2015. Problems of Democracy. Beirut: Namaa Center for Research and Studies. 12- Touraine, Alain. 1998. Critique of Modernity: The Birth of the Self. Translated by Sayyah Al-Juhaim. Vol. 2. Damascus: Syrian General Authority Publications.
16- Al-Rubaie, Saheb. 2010. Conflict and Confrontation Between the Intellectual and the Politician. Damascus: Pages for Studies and Publishing.
17- Souhaila, Rabee. 2017. The Concept of Democracy in Alain Touraine. Master's Thesis published electronically – Algeria: Mohamed Boudiaf University.
18- Haddad, Salim. 2006. The Misery of Democracy: Problems. Beirut: University Foundation for Studies and Publishing.
19- Khweis, Mona. 2012. Men of the Balconies. Beirut: Dar Al-Farabi.
20- Al-Hawwat, Muhammad. The Active Self in Today's World with Sociologist Alain Touraine. Ra'i Al-Youm Newspaper. Dated 26/6/2020. At the link https://www.raialyoum.com/.

21- Eidan, Aqeel Yousef. What is Democracy? Revisiting an Old Question and Answering it with a New Perspective. Al-Nabaa Information Network. August 23, 2006. At the link https://annabaa.org/nbanews.

22- Caban, Philippe and Jean-François Dortier. 2010. Sociology: From Grand Theories to Everyday Affairs: Figures, Histories, and Trends. Translated by Ayas Hassan. Damascus: Dar Al-Farqad.

23- Khalkhal, Ruqaya Saeed. 2013. Democracy in Aristotle's Political Thought. Unpublished doctoral dissertation – University of Baghdad.